لاصلا والزمان حتى يتم شهادته على ان الدليل الدال على الزمان هو الصيغة قال واعاد الزمان عند اعادة الصيغة اقول رد بمنع هذا الضمان صيغة الصارح بدل على الحال والاستقبال على الاصح وليس مساكا حيلا في صيغة قال ولي ان يقال ما يصلح لان يخبر به وحده اما ان يصلح لان يخبر عنه اولا والاول الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك ان يكون اسما الافعال كلها قلت لا نعني بذلك لان

[illegible] اذا كان بمعنى بعد مسمى ان يكون كلمة مثلا واما عند النحاة اياها اسما فلا مور لمغطه والجملة كل ما يصلح معناه جعله لان يخبر به وحده فيوعيد اليوم اداة سواء كان عبد النحاة فعلا كالافعال الناقصة او وفق الجازمة اذا سماها كاذا وطارقا وكل ما يصلح لان يخبر عنه وحده ولا يصلح لان يخبر به وحده فهو عيد هم كلمة وان كان عبد النحاة من الاسماء وهي اسم اذا صيغ بعد اكون امسارا الاداة من اخويها بعد عدمي واسما للكلمة عيبا بقيد وتحوي وعن الاسم بعد عدمي واسما الاسم عيبا بعدين وحدوس قال مسموعة اقول اي مرتبة في السمع فان سمع بعضها قبل بعضها بعد قال اي الالفاظ والحروف اقول اراد بالالفاظ ما ركب من الحروف كزيد قام والحروف ما عدا بذا كعوا لكاف مركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكفاه لتناوله للحروف اصالة قال ليست بهذه المثابة اقول وذلك لان الماده والمدة مسموعان معا قال هذا اشاره الى تمييز الاسم بالعسار ما معناه اقول جعل هذا العسر مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى البارح والكيفا انما يتحقق انقسام معناه بالحرمة والكلمة ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح للاتصاف بهما فان معنى زيد من حيث هو معناه مستعد لصلح لان يوصف بالحرمة ويحكم بها عليه وكذا معنى الانسان صلح لان يحكم عليه بالكلمة واما الحروف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستعدا صالحا لان يحكم عليه بشيء اصلا وذلك لان معنى من مثلا هو ابتداء مخصوص ملحوظ من السير والبصرة مثلا على وجه يكون سواء لملاحظتها ومراده ليتوفر حاصلها فلا يكون هذا الاعسار ملحوظا فصلا مثلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كضرب سيسلا سمل فيخ حدث كالضرب وعلى هذا موضوعه معنى الضرب مسمى مخصوص منه وزمن ماعلى وكذا لسمه ملحوظة سمعا ما الا للاحظتها عاما من مع الحرف وهذا المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة مذكلا الاعسار معنى غير مستعمل بالمعنى الذي لا يصلح لان يحكم عليه بشيء

[illegible] عليه بشيء فهو جزء اعني الحدث وحده ما وجد في معنى العمل على ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني فعلا من اعسار خبر معناه محكوما به واما اعسار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا فالعمل انما امتاز عن الحرف باعسار اسمال معناه على ما هو مستند الى غيره بخلاف الحرف فليس لمعنى ولا خروج يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه وان شئت اتضاح هذه المعاني عندك غير عن معنى من لمعطه ثم اظر هل تعد سرا لحكم عليه او به ولا اظنك ان تكون في مرية من ذلك وكذا غير عن معنى ضرب لمعطه ثم تامل هذه فانك تجد حكمك الضرب مسندا الى شيء فرعا ضربت به او ما تاتي به وانما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة منه ومن غيره فما لا يصير محكوما عليه ولا به وكذا غير عن مفهوم الانسان لمعطه فانك تجده صالحا لان يحكم عليه وبه صلوحا لا شبهة فيه فظهر ان معنى الاسم من حيث هو معناه مصلح للاتصاف بالكلمة والحرمة والحكم بهما عليه وبه وانما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناهما فلا يصلح لشيء من ذلك اصلا لكن اذا عبر عن معناهما بالاسم كان تعال معنى من او معنى ضرب صح ان يحكم عليها بالكلمة والحرمة وبهذا الاعسار لا يكون معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فاتضح بذلك ان الاسم صالح لان يقسم الى الكلي والجزئي المنقسم الى المتواطي والمشكك بحلا والكلمة والاداة واما الانقسام الى المركب والمفرد فانما هو الى الجملة والمحاز فليس مما يخص بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشركا كخلق بمعنى اوجد وافترى وخصص بمعنى اقبل وادبر وقد يكون مفردا كصه وقد يكون جملة كقبل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب شديدا وكذا الحرف اصالة يكون مركبا كمن بين الابتداء والتبعيض وقد يكون جملة كي اذا استعمل في معنى التعليلية وقد يكون مجازا كلي اذا استعمل بمعنى على والتزم في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان الاشراك والنقل والجملة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالعسار الى معانيها وضع الالفاظ بسيطة وهو الاقدام على صحة الحكم عليها وبها واما الكلمة والحرمة المعتبرتان في التعريف الاول فهما مجموعة من صفات معنى الالفاظ كما سلف وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة لا يصلحان لان يوصفا بشيء فان قلت المركب وتطابقوا ان كانت صفات

Copyright © King Saud University